تعزيز الاستقرار السياسي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

Promoting political stability is a necessity to achieve economic development in developing countries

صليحة نزليوي [*1]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو(الجزائر)

Saliha NEZLIOUI [*1]

Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri, University of Tizi-ouzou, Algeria

تاريخ الاستلام: 2024/04/25 تاريخ القبول للنشر: 2024/06/13 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص: يؤدي الاستقرار السياسي دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدول النامية فهو عامل أساسي لتحقيق التطور الاقتصادي وأداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع، فاستقرار الدول وأنظمتها يساهم في نجاح السياسيات الاقتصادية، فهو يمكن الإدارة من تنفيذ مخططتها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إلا أن عدم الاستقرار السياسي السائد في غالبية الدول النامية يؤثر بشكل كبير على المناخ الاقتصادي ويقف عائقا أمام توجهات حكوماتها في استغلال الإمكانيات والطاقات المتوفرة لديها في دفع التطور وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الدولة النامية، الإصلاحات الاقتصادية، التنمية الاقتصادية.

Abstract: Political stability is an important factor in the economic development of developing countries, essential for achieving it, and an effective tool for achieving the complete well-being of the individual and society; therefore the stability of countries and their systems contributes to the success of economic policies, It enables also, the administration to implement its development plan in various economic, social, political and cultural fields.

However, the political instability prevailing in the majority of developing countries, greatly affects the economic field and stands as an obstacle to the efforts of their governments to exploit the capabilities and energies available to them to advance development, improve the living conditions of individuals, and achieve economic development.

Keywords: Political legitimacy, Developing countries, Economic reforms, Economic development.

[*] المؤلف المراسل: saliha.nezlioui@ummto.dz

مقدّمة:

يعد الاستقرار السياسي محددا مهما ورئيسيا بالنسبة للتطور الاقتصادي للدول النامية، فكلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي ساهم ذلك في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال وارتفاع معدلات الاستثمار وزيادة المداخيل، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وبصفة عامة تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتنمية الاقتصادية مرتبطة بفكرة التطور الاقتصادي ومدى تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وباعتبارها المحرك الأساسي لتطور المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة، كان لابد من الدول النامية الإسراع في تبني إصلاحات اقتصادية ووضع الاستراتجيات الملائمة لتحسين الظروف المعيشية للافراد، وتسخير كافة الإمكانيات المادية والمالية المتاحة لدفع التطور في المجال الاقتصادي والوصول الى ازدهار المؤسسات.

إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي إعتمدتها معظم الدول النامية في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لم تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، فلا تزال غالبيتها تعاني من التخلف والفقر والتبعية الاقتصادية رغم الثروات والإمكانيات الضخمة التي تتوافر عليها بعضها كدول شمال افريقية ودول الشرق الأوسط، ما يثير البحث عن الأسباب التي تقف أمام إمكانية هذه الدول من الاستفادة من مقوماتها، واستغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن أن تتعدد الأسباب والعوامل التي يمكن أن تحد في الواقع من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، منها العوامل الاقتصادية والمالية والتكنولوجية بالاضافة للعوامل السياسية المرتبطة بمدى قدرة النظام السياسي على توفير الموارد الكافية لإستعاب التغيرات والصراعات التي قد تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف الذي يزيد من ارتفاع درجة عدم اليقين ومخاطر الأعمال، والتي من شانها أن تؤثر بشكل مباشر على أهداف التنمية وتراجع الاستثمار وضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فالاستقرار السياسي مسألة مرتبطة بالبيئة السياسية السائدة في الدولة، ويعد أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة، تتميز بالمرونة والنسبية كونها تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ما جعلها من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً[1]، فهي تعكس قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته، فهو ظاهرة متعددة الأوجه تتمثل في مجموعة من المؤشرات وهي غياب العنف، وبقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها، وجود الشرعية الدستورية للنظام، وغياب التغيير الهيكلي[2]، ويعكس مدى وجود نظام سياسي قادر على توفير الموارد الكافية للتحكم في الخلافات والصراعات التي قد تطرأ

---

[1]– محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 2016، العدد 15، الجزائر، جوان 2016، ص 308 .

[2]– سهيلة هادي، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 03، السنة العاشرة، سبتمبر 2018، ص 127.

داخل المجتمع دون حدوث حالات العنف، مع تمكين الدولة من أداء مهامها بشكل فعال وتوفير الاحتياجات للمواطنين على أحسن وجه يمكن، ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

نظرا لأهمية العوامل السياسية في تسيير نشاط الأعمال، وللإلمام بدور الاستقرار السياسي في توفير والبيئة الضرورية للأمن والتنمية في الدول النامية تم طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاستقرار السياسي في تمكيّن الدول النامية من النهوض باقتصادها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؟**

تشير الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في العديد من الدول النامية غالبا إلى وجود الإضطربات والصراعات داخل المجتمع، وتوتر في العلاقات بين مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد والبيروقراطية، ما قد يؤثر بشكل واضح على اتجاهات التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين ومخاطر الأعمال التي زادت من حجم الصعوبات المالية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه تجسيد المشاريع التنموية واستغلال والإمكانيات المتوفرة لدى هذه الدول(المبحث الأول)، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول العمل من أجل توفير الجو الملائم لتحقيق الاستقرار ووضع تصور واضح لمسار التنمية الاقتصادية وخطط إستراتجية تنموية مناسبة تراعي خصوصيات هذه الدول(المبحث الثاني).

المبحث الأول

تأثر اتجاهات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بدرجة الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار بكافة أشكاله ركيزة أساسية وضرورية لقيام المجتمعات وازدهار نموها، ويعد الاستقرار السياسي أكثر الأشكال المطلوبة لاستمرار المجتمعات وتطورها، لما له من دور أساسي في تعزيز الأنواع الأخرى من الاستقرار كالاستقرار الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، فهو مطلب جماعي تسعى إليه كل الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية، ويفتح المجال أمام الدولة لتقديم المتطلبات الاقتصادية والصناعية والسياحية وتوفير الخدمات الاجتماعية للأفراد كالرعاية الصحية والاجتماعية، فتنفيذ الدولة لمخططاتها التنموية يرتبط بدرجة استقرار أوضاعها السياسية والأمنية.

وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها غالبية الدول النامية لطالما كانت سببا رئيسيا في عدم تمكن هذه الدول من تحقيق أهدافها التنموية، فهي لا تزال تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية رغم الموارد والإمكانيات المتوفرة لديها، فقد لوحظ أن اقتصاديات هذه الدول تتأثر بشكل كبير بحالة الاستقرار السياسي السائد فيها والذي يحد من قدرتها على مواجهة الصعوبات الكبيرة التي تعرقل توجهاتها التنموية وتوظيف رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية.

المطلب الاول: التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع التي نالت اهتمام الفقهاء والخبراء، ويعتبرونها فكرة مرتبطة بالتطور الاقتصادي وبالتقدم الحاصل في المجتمع، فقدرة الدولة على تحسين الظروف المعيشية للسكان، وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة في رأس المال المتراكم في المجتمع برفع مستويات الإنتاج، وتطوير المؤسسات المالية ومختلف الوسائل والهياكل التنظيمية تعد كلها من العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية

تتعدد المعايير التي قد يعتمد عليها الخبراء والمختصين في تحديد التنمية الاقتصادية للدول تبعا لاختلاف تصورهم لتطور المجتمع، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أولا: معيار الدخل: يعتمد الخبراء والاقتصاديون على عنصر الدخل كمعيار لتحديد المستوى الاقتصادي للدولة، فحسب تقرير البنك الدولي حول التنمية فإن نصيب الفرد من الدخل يشكل مؤشرا هاما لقياس درجة التطور والنمو الاقتصادي للدول[1]، فالغرض الأساسي الذي يدفع الدول المتخلفة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض المستوى المعيشي للسكان، مما يتطلب منها زيادة الإنتاج القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، من خلال تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين الإنتاج والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ورؤوس الأموال وزيادة الادخار والاستثمار لتحقيق إيرادات مالية مرتفعة.

ثانيا:المعايير الاجتماعية: ترتبط مسألة تحقيق التنمية بقدرة الدولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لاسيما رفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية كما يشير إليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتضمن تقرير التنمية البشرية في تصنيفه للدول بالاعتماد على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: القدرة على عيش حياة مديدة بالصحة، والقدرة على اكتساب المعرفة، وكذا القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق.[2]

إن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين يرتبط في الواقع بنصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي الاجمالي، فلا يمكن تحقيق ضروريات الحياة من تغذية ومسكن وملبس، أو الحصول على مستوى ملائم من التعليم والتغطية الصحية ما لم يكن نصيب الفرد من الدخل كافيا لإشباع الحاجيات المذكورة، وذلك دون التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد إلي يمكن أن يؤدي الى حدوث اضطرابات وأضرار بالمجتمع، هذا بالإضافة إلى وجوب التحكم والحد من ظاهرة الهجرة الداخلة والخارجية، خاصة لما يتعلق الأمر بهجرة الاشخاص ذو الكفاءة العالية أو ما يسمى بهجرة العقول، التي تؤدي الى خسائر كبيرة وتشكل تحديات أمام تحقيق التنمية، فحسب تقرير التنمية في العالم 2023 فإنه أكثر من 184 مليون شخصا يهاجرون سنويا من

[1]– أمريو وردية وصخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانون والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 502.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، 2018. https://www.poger.org

البلدان منخفضة الدخل، ويبلغ احتمال الأشخاص الجامعين الحاصلين على تعليم عال والذين يضطرون لمغادرة دولهم في إفريقيا لأسباب اقتصادية وعدم توفر المستوى معيشي اللائق والبطالة أو بسبب الحروب والأوضاع السياسية المتدهورة حوالي أكثر من 30% بحثا عن العمل أو قصد الحصول على الحماية الدولية.[1]

ثالثا: المعايير الهيكلية: لا تتوقف مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية على تحسين الظروف المعيشية للأفراد أو زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فقط، إنما لابد من تحقيق التقدم في مختلف الوسائل والهياكل التنظيمية.

فالتغيرات الهيكلية التي تشملها السياسة الاقتصادية والصناعية للدولة من الإنتاج والتوزيع، والتطور الحاصل في القطاع الصناعي يمثل عوامل رئيسية في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى التطور الذي يصاحب القطاعات الأخرى كالزراعة والتكنولوجية وقطاع الخدمات، فالتنمية الاقتصادية بحاجة الى الاستغلال المستمر لمختلف المقومات والإمكانيات المتوفرة.

الفرع الثاني: دوافع الاصلاح الاقتصادي الدول النامية

تشير عبارة الدول النامية لتلك الدول التي لا تزال فيها مجالات الحياة العامة الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد، والسياسة، والأمن، والأوضاع الاجتماعية، فهي تعاني من ضعف النمو والتطو وتدني مستويات المعيشة وارتفاع في مستوى الفقر وفي معدلات التضخم والبطالة ما ساهم على هجرة مختلف الكفاءات والطاقات المؤهلة لعملية الإنتاج ومن ثمة ضعف الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية وارتفاع حجم المديونية الخارجية وعدم قدرتها إلى تسديد الدين العام الخارجي نتيجة للإفراط في الاستدانة.

أمام التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية أصبح لابد من الدول النامية القيام بإصلاح أوضاعها الاقتصادية، وتبني برامج وسياسات تتعلق بدعم القطاع المالي وتحرير أسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود في اسواق السلع والمنتجات، وضرورة اتخاذ تدابير تتعلق بتخفيض نسب التضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات، بالإضافة للإصلاحات المؤسساتية التي تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتحويل المشاريع العامة إلى الملكية الخاصة قصد مسايرة التطورات والتحولات الاقتصادية العالمية.[2]

---

[1]- تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، ص ص.01-08: https://www.worldbankorg/wdr2023/data .

[2]- محمد إسماعيل وعبة عبد المنعم، "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، فبراير 2018، ص 08.

تعد الإصلاحات الهيكلية المقررة في مجال القطاع العام خاصة عمليات بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص إحدى ركائز الإصلاح الاقتصادي التي فرضت على الدول النامية منذ بداية التسعينيات، ومنها الجزائر بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي نتجت عن انتهاج الدولة للنظام الاقتصادي المخطط، حيث تدني المستوى المعيشي، وانخفاض الدخل الفردي وتراجع نسبة التعليم ومستوى الرعاية الصحية، وكذا تفاقم معدل البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية ابتداءً من سنة 1990 لاتخاذ تدابير تتعلق بدفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة بعد التراجع الحاد في أسعار البترول منذ نهاية الثمانينات، فكان لابد من التوجه نحو نظام اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وإجراء تعديلات واسعة في التشريعات المتعلقة بالنظام المصرفي والمالي، فتم تبني العديد من البرامج التنموية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي والتخفيف من البطالة، منها برنامج التصحيح الهيكلي منذ سنة 1994، بالإضافة إلى تبني عدة برامج وطنية لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتنشيط القطاعات الاقتصادية مع بداية الالفية[1].

لكن، ورغم أهمية الإصلاحات التي اتخذتها الدولة، ظلت القدرة الشرائية والمستوى المعيشي منخفض، وبقي الاقتصاد الوطني ضعيفا يعاني العجز في ميزان المدفوعات لاعتماد الدولة على الصادرات النفطية، هذا ما فرض على الحكومة الحالية برئاسة السيد عبد المجيد تبون ضرورة اتخاذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية سعيا نحو تحقيق المزيد من النمو في مختلف المجالات، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي كان لها الدور في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ورفع احتياطي الصرف في البلاد.

يهدف الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية أساسا لإلى تجاوز العجز في الميزانية العامة للدولة والتحكم في تسيير المؤسسة العمومية وجعلها أكثر فعالية، وتفعيل الاستثمارات قصد استيعاب الحجم الكبير من الايدي العاملة العاطلة للتخفيف من مشكل البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وهي الأهداف التي لم تتمكن غالبية الدول النامية من تحقيقها، فتجارب الإصلاح الاقتصادي وبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي اتبعتها بعض الدول في أمريكا اللاتينية لعقود طويلة لم تبلغ الأهداف المسطرة، ولم تحقق نجاح ملموس في دفع النمو فيها إلا في عدد محدود منها مثل التشيلي[2]، كما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي بالنسبة لدول القارتين الإفريقية وأسيا فمعظم دول منطقة الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا لا تزال تعاني من التخلف والفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو، رغم الامكانيات والمقومات الهائلة التي تتوافر عليها هذه الدول، لأسباب

[1]– جنيدي مراد، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–" مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، 2012، ص ص. 106-112.

[2]– محمد إسماعيل وعبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 06.

متعددة ولعل من أهمها التبعية الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية التي كانت تأثيراتها واضحة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول.

المطلب الثاني: انعكاسات حالة عدم الاستقرار السياسي على اتجاهات التنمية الاقتصادية الدول النامية

يتحدد الاستقرار السياسي في الحالات التي تسود فيها شرعية السلطة الحاكمة وخضوعها للقواعد القانونية، فتكون مؤسسات النظام السياسي قادرة على أداء التزاماتها اتجاه المواطنين والاستجابة للمطالب المعروضة إليها دون استعمال القوة أو اللجوء إلى الطرق غير القانونية في حل الصراعات، وعندما تعاني الدولة من تصاعد الاضطرابات نتيجة لمحاولات الاستئثار بالسلطة والرغبة في البقاء فيها لأكبر فترة زمنية ممكنة، وبروز المعارضة التي تسعى لإزالة السلطة والحلول محلها، فإنه سرعان ما تسود حالة عدم الاستقرار السياسي وتزايد شدة الأزمات السياسية والاقتصادية، وانتشار الفساد، وارتفاع درجة التنافر بين الحكومة والمواطن والتي قد تمتد أحيانا لاستخدم العنف واندلاع الثورات، ما يهدد مسار العمل ويعرقل جهود البحث والتطوير التي تقوم بها الدولة، وتدمير الطاقات الإنتاجية ومن ثمة تراجع النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: تذبذب السياسات الاقتصادية وفشل الخطط التنموية

تعد الحكومة الهيئة المهيمنة على مصالح الدولة والمكلفة بمهمة وضع سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي، وهي الجهاز الذي يشرف ويتابع تنفيذها من خلال ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات التي تتولى تسيير وتنفيذ الاستراتجيات والبرامج الوطنية المسطرة.

إلا أن الخلافات السياسية وتوتر العلاقة بين المؤسسات الحكومية في العديد من الدول النامية، وصراع الأحزاب وما يترتب عن ذلك من حدوث التغيرات الحكومية والوزارية السريعة والمتتالية غالبا ما يؤثر في البدائل والخيارات التي يفكر صانعو القرار في اتخاذها، فعدم الاستقرار المؤسساتي الذي تعاني منه مؤسسات النظام السياسي في غالبية هذه الدول، والتغير الدائم في السلطة بشكل متكرر من فترة لأخرى يؤثر بدوره على السياسات المقررة في هذه الدولن، وعلى استمرارية السلطة السياسية وشرعيتها بما يكفل ممارسة مهامها بصورة فعلية.

كما أن توجه معظم الدول النامية إلى فرض القيود السياسية أو وإصدار تشريعات تضيق من حريات الأفراد واتخاذ المزيد من الاجراءات الاحترازية والقرارات تعسفية ومصادرة ثروات المواطنين وممتلكاتهم، إنما يعبر عن عجز السلطات العامة على اتخاذ قرارات سياسية مجدية نحو تفعيل عملية النهوض بالقطاع الاقتصادي، وحصر فاعلية القواعد القانونية ضمن نطاق تحدده السلطة الحاكمة بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها في السلطة، دون الأخذ بعين الاعتبار للاتجاهات والخيارات السياسية المقترحة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والذي يشكل أحد أسباب فشل التنمية في معظم هذه الدول.

مفاد ذلك أن القرار الاقتصادي ومن ثمة الوضع الاقتصادي شديد الترابط بالوضع السياسي الذي يرتبط بدوره بدرجة الوعي السياسي السائد في البلاد وغياب العوامل المولدة للنزعات الداخلية[1]، والتي قد تؤثر سلبا على السياسات الاقتصادية وفشل الجهود المبذولة نحو القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشي وتخفيض نسبة التضخم، ويؤدي الى انتشار حالات الفوضى والاضطربات التي تترتب عنها خسائر مادية وبشرية.

الفرع الثاني: ضعف الأداء الاقتصادي

يؤدي الاستقرار السياسي دورا أساسيا في عملية الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو يجعل النظام قادرا على مواجهة التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج ومستوى الأسعار والتحكم في الاختلالات الاقتصادية، لكنه عندما تسود حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة فإن تأثيرها يكون واضحا بالنسبة لأهم عوامل النمو الاقتصادي مثل الادخار والاستثمار[2].

فلا يمكن القول بتشجيع وجلب الاستثمارات في بيئة مضطربة ومهددة أمنيا أو تتعارض فيها المصالح بين الهيئات الحاكمة، فكثرة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وعدم تناسب النصوص القانونية ووضوح الإطار القانوني المنظم للاستثمار بما يستجيب والتطورات الاقتصادية الحديثة تؤدي إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بتدهور الصناعة الوطنية وضعف التقدم التكنولوجي. فلا تزال معظم الدول النامية تواجه صعوبات مرتبطة بنقص الإنتاج وحدوث التضخم بالإضافة لأزمة المديونية الخارجية التي أصبحت ترهق اقتصاد هذه الدول وتحد من تحقيق توجهات التنمية الاقتصادية فيها.

الفرع الثالث: تدهور الأوضاع الاجتماعية

رغم الإصلاحيات الاقتصادية التي اعتمدتها الدول النامية واعتماد آليات السوق الحرة وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن معظمها لا تزال تعاني من مشاكل اجتماعية كبيرة، حيث تدهور في المستوى المعيشي وتدني القدرة الشرائية للمواطنين وبروز ظاهرة الفقر ومشكلة البطالة التي ساعدت على التشجيع على الهجرة الداخلية أو الخارجية وما لها من تأثيرات سلبية خاصة لما يتعلق الأمر بالكفاءات والطاقات المؤهلة لعملية الإنتاج، وتدهور الخدمات الاجتماعية لتراجع الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، فهي لم تتمكن من الوصول الى تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء في كافة المجالات، ما قد يؤدي أحيانا إلى حدوث حالات الفوضى وأعمال العنف والتخريب التي تقف عائقا أمام تقدم الشعوب.

---

[1]– بن يطو محمد وبلكعيبات مراد، "الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمار –دراسة مقارنة–"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ماي 2019، ص 218.

[2]– عبد الله عزات بركات، مرجع سابق، ص ص.458-459.

إن قدرة الدولة على تحسين القدرة الشرائية وتحقيق التوازن وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في الاستفادة من الموارد المتوفرة، والتحكم في معدلات البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بخلق المزيد من مناصب الشغل والتقليل من مشكلة الهجرة الداخلية أو الخارجية المتزايدة، ومواجهة الاختلالات الاقتصادية بخفض معدلات التضخم واحتواء العجز في الموازنات العامة وبصفة عامة القضاء على مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية[1]، إنما يعبر عن أهمية الاوضاع الاجتماعية والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين بما يعزز من قدر الدولة على تحقيق منجزات اقتصادية هامة والوصول إلى ازدهار المؤسسات.

المبحث الثاني

المبادئ الداعمة للاستقرار السياسي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

يقتضي تحقيق الاستقرار السياسي كضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية عدم وجود خلل في سير عمل النظام السياسي بشكل يجعله مقبولا وقادرا على التغلب على الأزمات السياسية، وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والتضخم والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج وغيرها.

لذلك فإن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يتطلب مبدئيا التركيز على توفير الوعاء السياسي المناسب لاستيعاب ومواجهة مختلف الاضطرابات والصراعات القائمة داخل المجتمع، والعمل على الحفاظ على استقرار العلاقات بين مؤسسات الدولة من خلال محاربة ظاهرة الفساد السائد في غالبية الدول النامية، والتخفيف من القيود السياسية والبيروقراطية، واعتماد الحكم الراشد في المجال الاقتصادي، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، فلا يمكن للدولة أن تحقق أهدافها التنموية الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها إلا إذا كانت الدولة مستقرة وآمنة، فالأمن والاستقرار عناصر أساسية في تحقيق التنمية في كل المجالات وعامل لجذب رؤوس الأموال، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة العمل على تنفيذ برامج اقتصادية طموحة تراعي خصوصيات هذه الدول، بضمان الاستغلال المناسب لكافة المؤهلات والإمكانيات التي تتوافر عليها البلاد وتوظيفها في خدمة هذه البرامج قصد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول: تعزيز الاستقرار المؤسساتي والامني للدولة

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من أهم المقومات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فهو السبيل نحو نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي والوصول إلى ازدهار المؤسسات.

[1]– عبد الله عزات بركات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والأفاق المستقبلية، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص. 458– 459.

الفرع الأول: تحقيق الثبات في الإطار المؤسساتي للدولة

يعد الثبات في الإطار المؤسساتي للمجتمع عاملا أساسيا في تحقيق التطور الاقتصادي على المدى الطويل[1]، فهو يعكس قدرة النظام السياسي القائم على التحكم في مختلف الصراعات والاضطرابات السياسية داخل الدولة، والاستجابة لمختلف الضغوط والاحتياجات المتباينة، وتسير مصالح الدولة وتنفيذ برامجها بكل شفافية ونزاهة بالقضاء على الفساد السياسي والإداري في مختلف المجالات للوصول إلى تحقيق مردودية المشروع التنموي الوطني في ظل التحديات التي يفرضها النظام العالمي.

أولا: استمرارية السلطة السياسية

إن التغير الدائم في السلطة بشكل متكرر من فترة لأخرى إنما يعبر على عدم الاستقرار المؤسساتي، وهذا لا يعني أن الاستقرار السياسي يقتضي عدم استبدال المؤسسات السياسية بأخرى تحل محلها، أو البقاء في السلطة لمدة غير محدودة، فلابد من إعطاء الفرصة للحكومة والوقت اللازم لتنفيذ برامجها المسطرة، لكن لا يجب أن يستمر البقاء في المنصب لمدى الحياة حتى لا يتحول الى ذريعة للاستبداد بالسلطة، فاستبدال المؤسسات السياسية وحلول أشخاص محل غيرهم في المسؤولية إنما يعبر عن حدوث تغيرات في النظام السياسي إذا تم ذلك وفقا لمبدأ التداول السلمي للسلطة بعيد عن وجود العنف السياسي، فتحقيق الاستقرار في مؤسسات النظام السياسي في الدولة يعتمد على وجود الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع التي تعزز من شرعية النظام القائم، لوجود قناعة شعبية بأن هذه المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملائمة للمجتمع.

1-تكريس مبدأ الشرعية السياسية: تعبر الشرعية السياسية عن حالة القبول الإرادي والرضا الطوعي للأفراد ووجود توافق بين الحكام والمحكومين من أجل ترسيخ استقرار الحكم والتصدي للخلافات الحكومية الداخلية، حيث اشتراك الشعب في عملية تداول السلطة، ومشاركة جميع فئات المجتمع في عملية البناء والتسيير، مما يعزز من سيادة القانون وتكريس قيم العدالة الاجتماعية في مختلف المجالات، ومن تحقيق فاعلية في الأداء الحكومي للوصول إلى وضع سياسيات اقتصادية واجتماعية ناجحة، بحيث أنه كلما زادت شرعية النظام السياسي زاد استقراره أكثر وزادت قدرته على تلبية تطلعات الشعب وحماية المجتمع وسيادة الدولة[2].

يعد وجود الثقة السياسية داخل المجتمع عبر مؤسسات سياسية تستوعب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في إطار دستوري وقانوني، يعد ضمانا أساسيا لتحقيق استمرارية السلطة وتمكين النظام السياسي على ممارسة مهامه بصورة فعلية في شتى المجالات. فقد أثبتت الدراسات وجود صلة وثيقة بين الثقة السياسية والأداء الاقتصادي، فالمجتمعات التي تسود فيها الثقة السياسية –وهي غالبا الدول التي تعتمد على النظام

[1]– أميرة محمد عمارة، "عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مجلد دراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد 04، أكتوبر 2022، ص 12.

[2]– عويبر عيسى، "الشرعية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 2215.

الديمقراطي– تتميز بالرفاهية والازدهار الاقتصادي[1]، فالأنظمة الديمقراطية تعد الأكثر استقرارا من الأنظمة الاستبدادية كونها تسمح بالمعارضة، وترتكز على تدعيم المشاركة السياسية من خلال الانتخابات التنافسية، وتفتح المجال أمام التعددية الحزبي والتخفيف من القيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية.

إلا أن المشاركة السياسية الفعالة لا يجب أن تقصر فقط على المشاركة في أعمال التصويت والانتخاب، إنما يجب أن تضم كذلك التنسيق والتعاون مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة القضايا العامة، وفتح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة، إلا أن إنشاء الأحزاب السياسية في الدول النامية غالبا ما تكون كأدوات تعمل لصالح النظام السياسي فهي لا تخدم المجتمع الذي تمثله، ومن ثمة فإن عدم استقلاليتها عن النظام السياسي يجعلها عاجزة عن إحداث التغير الاجتماعي، ويؤدي إلى بروز حركة المعارضة السياسية في هذه الدول، ما يفتح المجال أمام الضغوط الخارجية والتدخلات الأجنبية.

لذلك لابد من رفع مستوى الوعي السياسي وتقوية التنظيمات والأحزاب السياسية في هذه الدول وتوجيهها للمساهمة في وضع إصلاحات سياسية أساسها تهدف إلى تحقيق التكامل السياسي، والحفاظ على الوحدة الوطنية، إذ يلاحظ أن الدول التي تعيش حالة من الوئام والانسجام السياسي بين السلطة والمجتمع تكون دولا مستقرة قادرة على مواجهة التحديدات والمخاطر عبر الحوار بين الأطراف المختلفة لمعالجة القضايا التي تثير الخلافات، وهو ما أثبتته التجربة الجزائرية بعد الأزمة التي عاشتها البلاد خلال سنوات التسعينيات، والتي دفعت بالحكومة إلى إعتماد المشروع الوطني المتعلق بالمصالحة بين السلطة والمجتمع والذي كان خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار الحقيقي في الجزائر ومعالجة القضايا المطروحة خلال تلك الفترة.

2- احترام أحكام الدستور والقواعد القانونية: يعتبر الدستور الإطار القانوني المحدد لتنظيم السلطة وللنظام القانوني والقضائي للدولة، فهو يحدد الحقوق والحريات العامة في الدولة والمبادئ التي تحكم التنظيم الحكومي والعلاقة بين مؤسسات الدولة كالفصل بين السلطات وعدم تركيزها في يد جهة واحدة لمنع إساءة استعمالها، وضمان استقلالية القضاء، ويلاحظ أن الدول التي تتوافر على دساتير تكرس مبدأ التعددية والمشاركة السياسية وتضمن حق الأفرد في اختيار ممثليهم في السلطة تعد دول مستقرة قادرة على مواجهة الصعوبات والمخاطر، مقارنة بالدول التي تلجأ إلى القمع وحرمان مواطنيها من حقوقهم وحرياتهم، كما يؤدي احترام الحاكم والمحكوم للدستور وتكريس مبدأ استقلالية القضاء دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدول ويساعدها على تحقيق منجزات اقتصادية هائلة، فالنظام القانوني والقضائي للدولة له تأثير مباشر على فعالية الاقتصاد.[2]

---

[1]- سهيلة هادي، مرجع سابق، ص 135.

[2]- SCHWEITZER(S) et FLOURY(L), Droit et économie : un essai d'histoire analytique, Presses universitaires d'Aix Marseille, Aix-en Provence, Paris, 2015, p116.

إلا أنه يلاحظ أن غالبية الدول النامية لا تزال تعاني من صعوبات كبيرة في تجاوز شرعية انتقال السلطة إلى درجة العجز ما يجعلها دول مهددة في استقرارها وأمنها، فدساتيرها غالبا لا ترقى بعد إلى درجة تكريس إصلاحات قانونية تساعد على تقوية النظام وتوسيع شرعيته الدستورية، وهو ما أثبتته أحداث الربيع العربي في كل من تونس وسوريا ومصر وليبيا واليمن حيث تدهور الوضع السياسي والأمني في هذه الدول، والتي كان لها تأثير سلبي واضح على الأداء والاقتصادي لهذه الدول وتراجع معدلات النمو فيها.

ثانيا: إصلاح الجهاز الحكومي

يؤدي إصلاح الجهاز الحكومي في الدول النامية دورا هاما في دعم التحول في السياسات الاقتصادية والتنموية وفي تعزيز قدرته على إدارة هذه السياسات بصورة فعالة بما يسمح بتحقق الأهداف المرجوة منها، ويتم ذلك من خلال يأتي القضاء على مختلف أشكال الفساد والبيروقراطية التي تعاني منها الإدارة في هذه الدول وعدم التماطل في إصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

1-محاربة الفساد السياسي والإداري: يشكل مسألة القضاء والحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي والاداري ووضع حد للممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين والإداريين من التحديات التي تواجه التنمية في الدول النامية، فانتشار الفساد غالبا ما يؤدي الى إصدار تشريعات تخدم مصالح ضيقة وليست عامة الشعب، واتخاذ قرارات تعسفية كالاعتقالات التعسفية دون إجراءات قانونية أو مصادرة الثروات والممتلكات، وتزوير الانتخابات، بالإضافة لنوعية الإدارة التي تعاني من مشاكل كثرة ما تؤدي إلى فشل كل المحاولات نحو تجسيد أهداف البرامج الوطنية المسطرة، فلا من تشديد الرقابة على السلوكيات المتعلقة بوضع وتسيير الاستراتجيات والبرامج التنموية المسطرة، ووضع خطط إستراتجية تنموية شاملة واضحة تستند إلى الشفافية والنزاهة، مع تشديد الرقابة المالية تجنبا للتبديد الكبير للأموال واستغلال النفوذ ونهب المال العام والرشوة والمحسوبية.

2- اعتماد أساليب إدارة مؤهلة في تسيير مؤسسات الدولة والقضاء على البيروقراطية: يجب أن ينطوي مشروع إصلاح الجهاز الحكومي على ضرورة القضاء على القيود البيروقراطية والمشاكل الإدارية العديدة كانعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، وعدم توفر فرص استثمارية جاهزة وإستراتجية واضحة تستند لأسس عليمة واضحة[1]، واعتماد معايير الكفاءات والاختصاص في تسير مؤسسات الدولة والقضاء على الأساليب الإدارية التي تعيق تنفيذ المشاريع الاقتصاية المعتمدة في مختلف القطاعات، وتعيق تحقيق التطور الاقتصادي وتحقيق رفاهية وتقدم شعوبها، فالتماطل في إصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وضعف التسيير والتنظيم يعد من الأسباب التي تقف عائق أمام مواجهة المشاكل التي تواجهها هذه الدول

[1]- عبد الله عزات بركات، مرجع سابق، ص 459.

كمشكل نقص العقار الصناعي[1]، والتي تترتب غالبا نتيجة نقص الكفاءات والخبرة الكافية ما يؤدي الى رفض الاستثمارات والمشاريع الأجنبية التي تعرض للاستثمار في بعض القطاعات التي تعتبرها هذه الدول إستراتجية أو بالتدخل بشكل دائم في مشاريع الاستثمار بفرض قيود على المشاريع الاستثمارية المنجزة.

الفرع الثاني: تعزيز الاستقرار الامني للدولة

يعد الاستقرار الأمني عامل أساسي للحفاظ على الاستقرار السياسي، فهو يعكس قدرة النظام على فرض النظام العام عن طريق أجهزة الدولة المختصة، والتحكم في أعمال العنف والتخريب ومنع حدوث الثورات.

أولا: دور السلم الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

إن تعزيز السلم أو الاستقرار الأمني داخل المجتمع عامل أساسي يمكن الدولة من تنفيذ مخططاتها التنموية، فالأمن والاستقرار عناصر أساسية لتحقيق التنمية في كل المجالات وعامل أساسي لجذب رؤوس الأموال، فبدون أمن لا يسود استقرار سياسي ولا استقرار اقتصادي[2]، فالزيادة في وتيرة الغضب الشعبي والاحتجاجات يهدد في المستقبل بحدوث الاضطرابات والعصيان المدني الذي يهدد الأمن والاستقرار، مثلما حدث خلال ثورات الربيع العربي التي اجتاحت عدة دول عربية كمصر وسوريا وليبيا واليمن وما ترتب عن ذلك من عرقلة الجهود المبذولة من طرف هذه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي وتعطيل المشاريع الاقتصادية لخوف أصحابها على أرواحهم وممتلكاتهم بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني وانعدام الأمن الاقتصادي.

فغياب الامن الداخلي بانتشار الثورات التي يعبر من خلالها الأفراد في المجتمع على عدم رضاهم عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، وحدوث أعمال العنف التي قد يمارسها أفراد أو جماعات مسلحة داخل الدولة التي ينتمون إليها ضد النظام السياسي في محاولة لإثارة الرعب بين أفرادها كما حدث في العراق[3]، إضافة الى للتحديات التي تحملها البيئة الخارجية للدولة كتهديد الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تتركز وتنتشر في دول الجوار وانتشار ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تمس عددا كبيرا من الدول كأفغانستان وليبيا ومالي لأسباب مختلفة، لاسيما الإرهاب الدولي الذي تمتد أثاره للتجاوز حدود الدولة المستهدفة، والذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة بأكملها، فهي كلها عوامل تساهم في تراجع الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي، فحسب تقرير البنك الدولي في 01 يناير 2023 حول الأفاق

1- CNES, La configuration du foncier en Algérie: une contrainte au développement économique, CNES, Mai 2004,p.61. https://www.cnese.dz

2- BOUYACOUB Ahmed, «Les investissements étrangers en Algérie, 1990-1996, Quelles perspectives », RAEG , N°2, Alger, 1998, p 44.

3- حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مجلة أهل البيت، العدد الثامن عشر، مركز الدراسات الاستراتجية جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 41.
https://www.scholar.google.com

الاقتصادية العالمية، فان معدلات النمو العالمي تعرف تراجع شديد وانخفاض الاستثمارات وارتفاع معدلات التضخم بسبب الاضطرابات الناجمة عن الغزو الروسي لاوكرانيا[1].

وبالتالي، فإن قدرة الحكومات على مواجهة كل من يتعرض لأمنها من الإرهابين والمجرمين والمحرضين والإسراع في معالجة أسباب هذه الظواهر باستعمالها للغة الحوار والتفاهم للتحكم في أثارها دون اللجوء إلى العنف والعمل العسكري كوسيلة لحل المشاكل التي تواجهها على المستوين الداخلي والخارجي يساعد على اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية ملائمة تحد من حدوث الكوارث.

بعبارة أخرى، فإنه لا يمكن للدول النامية أن تحقق اهدافها التنموية الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها إلا إذا كانت دول مستقرة وآمنة، وهذا ما أثبتته التجربة التي عشتها الجزائر خلال سنوات التسعينيات بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في سنة 1991، ودخول البلاد في حالة من الفوضى وتدهور الأوضاع امنيا وسياسيا واقتصاديا، فكان لابد من الحكومة الإسراع في استرجاع الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وأخذ ملف الاستقرار السياسي مكانة هامة منذ سنة 1999 باعتماد مشروع المصالحة الوطنية من خلال الاستفتاء والذي اخرج البلاد من أزمة وطنية حقيقية[2]، واسترجاع الاستقرار الذي ساعد على خلق مناخ اقتصادي منتج وبعث الثقة والطمأنينة في نفوس المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين الأداء الاقتصادي.

ثانيا: تفعيل دور الجيش والمؤسسة العسكرية

إن اللجوء الى القمع باستعمال العنف السياسي، يهدد أمن واستقرار الدولة ويساعد على انتشار أعمال التخريب والفوضى التي تقف عائقا أمام تقدم الشعوب، فغياب سلطة قادرة على فرض النظام العام يساهم انتشار أعمال النهب وحالات الفوضى وحدوث الثورات التي تهدف إلى إحداث تغير جذري بإزالة النظام وإعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحريات والعدالة والمساواة، وإذا لم يتحقق ذلك تتحول الثورة الى عنف سياسي والذي سيتخذ كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي [3].

---

[1] – تقرير البنك الدولي حول الأفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، 01 يناير 2023: https://www.albankaidawli.org

[2] – عويبر عيسى، مرجع سابق، ص 2225.

[3] – يرى المختصون أن الثورة تختلف عن العنف السياسي والذي يكون موجه غالبا من الأفراد باتجاه النظام السياسي، ويكون مصاحبا للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، فهو بذلك تحركه نفس الدوافع وهي عدم الرضا بالأوضاع القائمة ويرتب خسائر مادية وبشرية كما هو الوضع في حالة الثورة، ويعتمد الفاعل خلال العنف السياسي على استعمال وسائل الترهيب قصد تغليب رأيه وفرض سيطرته على المجتمع من أجل الحفاظ على وضع معين، فيمكن أن يتخذ العنف بهذا النحو= = عدة أشكال أهمها العنف الموجه نحو الدولة والمجتمع بصيغة الإرهاب أو في شكل الحرب الأهلية أو التمرد الشعبي وغيرها من أعمال التخريب والدمار التي قد تستمر لفترة زمنية. حسين أحمد دخيل السرحان، مرجع سابق، ص21.

وتجدر الاشارة الى أن الاستقرار الحقيقي للدولة لا يقاس بحجم الأسلحة والقوة العسكرية وعدد الأجهزة الأمنية، إنما يقاس بمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفتح المجال لكل الفئات والطاقات للمشاركة في تدبير الشأن العام، بحيث تتنافس فيه الأفكار والبرامج بوسائل ديمقراطية سلمية يتم فيها تغليب الحوار على العنف، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومن ثمة فإن مهام الجيش والمؤسسة العسكرية يجب أن تمارس من أجل الحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي الذي يهدد الدولة حتى يظل سندا للنظام الديمقراطي، وعدم اللجوء الى القمع استعمال العنف السياسي، فذلك يهدد أمن واستقرار الدولة ويساعد على انتشار أعمال التخريب والفوضى التي تقف عائقا أمام تقدم الشعوب.

كما أن الحفاظ على الاستقرار السياسي لا يعتمد على القوة العسكرية للدولة، فقد نجد دول متقدمة عسكريا وأمنيا إلا أنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي، هذا ما يلاحظ بشأن العراق كبلد قوي على الصعيد الأمني والعسكري لكنه لم يتمكن من الحفاظ على نظامه السياسي، وفي المقابل قد لا يكون لدى الدولة جهاز امن ولا مؤسسات عسكرية الا انها تتمتع بالاستقرار، وقادرة بإمكانياتها على مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات وحفظ إستقرار أمنها العام طالما أن كل فئات وقوى المجتمع تسهر على الحفاظ على الأمن فيها.

المطلب الثاني: موائمة التخطيط الاستراتجي الحكومي للمناخ الاقتصادي والاجتماعي

لا يمكن الحفاظ على الاستقرار السياسي في الدولة كعامل أساسي لتحقيق التنمية في مختلف المجالات إلا إذا كانت السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة واضحة وملائمة تكون موجهة نحو تحرير الطاقات وتشجيع وتنويع المبادرات، وتستجيب لتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع في ميادين الصحة والتعليم وتحسيين الظروف المعيشية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من معانات الافراد.

الفرع الأول: اعتماد خطط وسياسات اقتصادية استراتجية ملائمة لعملية التنمية

يعد إختيار النظام الاقتصادي المناسب لعملية التنمية أحد أهم أسباب النجاح والتقدم الاقتصادي، وقد أثبتت التجربة أن هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي والبنيان الاقتصادي التبعي كان من أكبر أسباب فشل التنمية الاقتصادية في غالبية الدول النامية، مما يتطلب التخلي عن المركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتبني سياسات الانفتاح الاقتصادي للإسراع في عملية الإصلاح وتنويع المنتوجات الوطنية وتحسين نوعيتها.

أولا: التراجع عن الاقتصاد المركزي التبعي: لقد ساهم النظام الاقتصادي المركزي السائد ولفترة طويلة في معظم النامية وخاصة الدول العربية إلى تراجع النمو الاقتصادي وفتح المجال أمام الضغوط الأجنبية، فالمركزية في اتخاذ القرارات السياسية كانت من أكبر أسباب فشل التنمية الاقتصادية في هذه الدول التي اضطرت للجوء الى المؤسسات الدولية التي وضعت الشروط اللازمة للاستغلال أمثل للمساعدات المقدمة لها، والى فرض العقوبات الاقتصادية الدولية أحينا، ونذكر منها تلك العقوبات التي فرضت على العراق عام 1991 بسبب التأثيرات السياسية والأزمات المتلاحقة التي أدت الى اجهاض كل الخطط التنموية المنشودة، والقرارات المتسارعة التي

أدت إلى تدهور البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية للشعب وانهيار الاقتصاد العراقي وكان من نتائجها حرب سنة 2003 والتي ادت الى احتلال العراق والغزو الأمريكي[1].

كما ساهم البنيان الاقتصادي التبعي لغالبية الدول النامية في تراجع النمو الاقتصادي ونقص رؤوس الأموال المنتجة، بسبب تركيز الاقتصاد على قطاع واحد أو نشاط واحد كمصدر للدخل القومي كما هو شأن معظم دول شمال إفريقيا والدول العربية التي ترتكز على قطاع المحروقات والصناعات التحويلية وانحصار التصدير على النفط كمصدر للدخل القومي ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ويعرض اقتصادها للخطر نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع، وذلك رغم الإمكانيات الطبيعة التي تتوافر عليها هذه الدول كالطاقات المتجددة التي أصبحت البديل المناسب للنفط والتي يمكن استغلالها بما يحقق التقدم والتطور الاقتصادي المنشود، لاسيما في الدول الغير النفطية والتي يتعين عليها أيضا تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الأخرى لتعويض افتقارها للموارد الطبيعية.

لذلك يتعين على هذه الدول إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاستفادة من ثروات البلاد المتاحة، بتقليص مساحة تبعية اقتصادها الوطني والتوجه نحو الاستغلال المتوازن للطاقات المتوفرة لديها، والاهتمام بالقطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي باستغلال المساحات الخضراء وتطوير آليات استصلاح الزراعي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، إضافة إلى تطوير قطاع التجارة وقطاع الخدمات والنقل والموصلات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بهذه القطاعات، واعتماد احدث التقنيات والتكنولوجيا التي تساهم في زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، مع ضرورة التركيز على القطاع الصناعي باعتباره احد معالم التطور الاقتصادي للوصول إلى التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى المتوفرة كالصناعات الخفيفة، وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتدعيمها من اجل النهوض باقتصادياتها وإخراجها من دائرة التخلف.

ثانيا: الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية: يعتبر الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية الإمكانيات المتوفرة للدول وتطويرها في سبيل زيادة المداخيل السبيل المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه يلاحظ أنه بالرغم من الموارد الطبيعية التي تتوافر عليها العديد من الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط إلا أن سوء استغلالها لم يساهم في تحقيق التنمية المنشودة، وهذا ما جعل الاقتصاديون يعتبرون الموارد الطبيعية ليست ضرورية في تحقيق التنمية إستنادا لواقع الدول المتخلفة، والتي رغم امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا أنها لم تساهم في تحقيق التنمية، وذلك يرجع في الواقع إلى سوء استغلالها لهذه الثروات ونقص الخبرات والكفاءات المناسبة لذلك.

ثالثا: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي: يراد بالاستثمار تخصيص وتوظيف رؤوس الأموال للحصول على عائد منه بقصد الزيادة في الإنتاج ودفع عجلة التنمية وتحقيق الأرباح[1]، والاستثمار بنوعيه الوطني والأجنبي

[1]– حسين أحمد دخيل السرحان، مرجع سابق، ص 17.

يؤدي دورا أساسيا في عملية تحقيق التنمية الشاملة إذا ما تم توفير الجو والبيئة الملائمة لنشاط الأعمال، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد حديثا أحد أهم المصادر الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي وازدهار المؤسسات بالنسبة للدول النامية، نظرا لما يوفره من رؤوس أموال وتكنولوجيا.

إلا أن تردد المستثمر والخوف من المخاطر السياسية يقف عائقا أمام تدفقه نحو الكثير من الدول النامية التي تشهد عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والأمنية، فالمستثمر لن يخاطر باستثمار أمواله في بيئة مضطربة أو مهددة أمنيا أو في دولة تشهد ارتفاع في درجة المخاطر السياسية، وتتدخل بشكل دائم في تجسيد مشاريع الاستثمار كما هو حال غالبية الدول النامية، والتي يتعين عليها إزالة العراقيل والعقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الاجنبي، وتوفير إطار قانوني فعال يحمي المستثمرين الاجانب وييسر لهم الدخول بشكل أمن في المشاريع الاستثمارية، وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه بالتأكيد على مبدأ معاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر الوطني في قانون الاستثمار[2]، وضمان حقوق الملكية الخاصة التي يحميها الدستور[3]، إضافة إلى الضمانات المقررة لحماية الاستثمار الاجنبي ضد المخاطر السياسية أو ما يعرف بالمخاطر غير التجارية بعد المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تخص حماية الاستثمار، والانضمام إلى هيئات دولية متخصصة في ضمان الاستثمار الأجنبي، تتمثل في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار [4]، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار[5] بالاضافة الى انضمامها الى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات[6] حيث تتولى هذه الهيئات تغطية المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار الاجنبي بواسطة عقود الضمان التي تبرمها مع مستمري الدول الاعضاء فيها.

---

[1]– دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص75

[2]– راجع حول الضمانات المقررة للاستثمار في الجزائر المواد من 06 الى 12 من قانون الاستثمار لسنة 2022، والمواد من 24 الى 33 حول المزايا المقررة للاستثمار. قانون رقم 22-18، مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد 50، صادرة في 28 يوليو 2022.

[3]– المادة 60 من الدستور الجزائري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، المتضمن إصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020، ج.ر عدد82، الصادرة في 12/30/ 2020.

[4]– اتفاقية إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، ج.ر عدد 66، الصادرة في 05 /1995/11.

[5]– اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 1971، التي انضمت إليها الجزائر بموجب الأمر رقم 72-16 المؤرخ في 07 يونيو سنة 1972، ج.ر عدد 53، الصادرة في 1972/07/04.

[6]– اتفاقية إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-144 المؤرخ في 23 أبريل سنة 1996، ج.ر عدد 26، الصادرة في 1996/04/24.

فالاستقرار السياسي يعد ضمان محفز لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة، لذلك يتعين على الدول النامية التصدي للمشاكل السياسية التي تواجه حكومتها وإيجاد الميكانيزمات المناسبة للوصول الى تحقيق السلم الاجتماعي بعيدا عن الخلافات السياسية، فهذه الدول بحاجة الى إرادة سياسية جادة وحقيقة تعمل على توفير الوسائل المناسبة التي تيسر للمستمرين الدخول بشكل أمن في المشاريع الإستثمارية المختلفة وتجعلهم مطمئنين على أن تنفيذ استثماراتهم سيتم في أمان وأمن كامل بعيدا عن الإجراءات المقيدة للاستثمار الأجنبي، والعمل على التخفيف من ارتفاع درجة مخاطر الأعمال لكسب ثقة المستثمرين.

الفرع الثاني: تحسن الأوضاع المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية

لا يمكن تحقيق التطور في المجتمع دون الاهتمام بمجموع العوامل المرتبطة بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، فلابد من الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، بإحداث تغيرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية كالصحة والتعليم وتدريب الكفاءات والاهتمام بمجموع العوامل المرتبطة بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، أي ضرورة التركيز على تحقيق التكامل بين البرامج التنموية مع المناخ الفكري والاجتماعي من خلال الاهتمام بما يعرف بالتنمية البشرية التي تضع الإنسان في أولوية أهدافها والذي تصنع التنمية من أجله[1].

هذا ما تؤكد عليه برامج الامم المتحدة الإنمائية التي تدعو إلى ضرورة الاستثمار في القدرات البشرية سواء التعليم او الصحة او المهارات ومنح الأفراد فرصة المشاركة في تحقيق التنمية[2]، وكذا تمكين الأفراد من العيش والحصول على المعارف والموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي مناسب والقضاء على الفقر، وتطوير قدرات الأفراد المعرفية والتقنية.[3]

كما يجب التقليل من الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للثروات الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع، فغياب العدالة في توزيع الفرص وتنامي الفوارق الاقتصادية يؤدي الى زيادة مشاعر الغضب لدى افراد المجتمع وحدوث الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لفقدان الثقة لدى المواطنين وعدم رضى الشعب تجاه أداء النظام السياسي ومن ثمة حدوث الثورات والعصيان المدني.

الفرع الثالث: التأثير المتبادل للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالاستقرار السياسي

يشكل النظام السياسي في الواقع الإطار الذي يحتوي مكونيه الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فحصول تغير في المجال الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح العملية السياسية، فكلما كانت قواعد العمل السياسي واضحة وكان الوضع السياسي مشجع على تحرير الطاقات وتنويع المبادرات كان من المتوقع وضع سياسات

[1] – سهيلة هادي، مرجع سابق، ص 137.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول "التنمية البشرية" نيويورك 1993، https://www.poger.org

[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، 1997، https://www.poger.org

اقتصادية واضحة مسايرة للتغيرات الاقتصادية العالمية، ومن شأنها أن تؤدي دورا مميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكلما كانت السياسيات الاقتصادية المتبعة سيئة تراجع النمو الاقتصادي وتزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على استقرار النظام.

في المقابل تشير الدراسات إلى أن ضعف الأداء الاقتصادي وانخفاض النمو الاقتصادي في بعض الدول كان عاملا في تغير الحكومة وذلك أثر سلبا على التنمية، كما أن زيادة المشاكل الاقتصادية تؤثر مباشرة على جودة ورفاهية الشعوب وقد تمتد ذلك الى حدوث ثورات شعبية في العديد من الدول العربية كمصر وليبيا وتونس واليمن[1]، وفشل حكومات هذه الدول في الحد من معدلات الفقر وارتفاع معدلات التضخم مع البطالة، وتراجع في مستوى المعيشة ونقص الخدامات العامة كالتعليم والصحة، وعدم العدالة في توزيع العوائد بين الفئات المختلفة في المجتمع أدى إلى حدوث الاضطرابات وقيام حالة الفوضى التي ساهمت بدورها الى تراجع موارد النقد الاجنبي وتراجع الاستثمارات الاجنبية قبل ان تستقر الأوضاع السياسية في هذه الدول وتتحسن قدرتها على النمو والانطلاق من جديد نحو مستقل أفضل في ظل التحولات السياسية.

وعليه، فإن علاقة الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي هي في الواقع علاقة متبادلة، فتراجع المستوى الاقتصادي للدولة وضعف الإنتاجية وارتفاع معدل التضخم عوامل ستؤدي حتما الى زيادة عدم الاستقرار السياسي ومن ثم حدوث اضطرابات اجتماعية وقيام حالة الفوضى، وبالمقابل تساعد الأوضاع السياسية المستقرة على ووضع استراتجيات واضحة وملائمة لتطوير المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

يبقى الاستقرار السياسي عاملا ايجابيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهو ضمان محفز لجلب الاستثمار الأجنبي خاصة باعتباره مصدر اساسي للتمويل وتحقيق النمو في مختلف المجالات والوصول الى ازدهار المؤسسات، فهو بمثابة الأرضية الخصبة والأساس لكل عملية تطور او تقدم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فالعوامل السياسية لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية للدولة، فكلما تطور المجتمع سياسيا وتم تكريس دولة المؤسسات والقانون يمكن للدولة الوصول إلى وضع سياسات اقتصادية فعالة تحقق التطور الاقتصادي في المجتمع، والعكس صحيح فالسياسات السيئة التي تتبعها الحكومة نتيجة لتعارض وإختلاف المصالح تؤدي حتما إلى اقتصاد سيئ، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إحداث التوتر في المجتمع بل قد يشكل ذلك تهديدا خطيرا لبقاء النظام.

[1]- أميرة محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص.12-14.

لذلك يتعين على الدول النامية التي تعاني من تذبذب في الأوضاع السياسية والأمنية معرفة الأسباب التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، حتى تتمكن من التعامل معها أو على الأقل التقليل من حدة الآثار المترتبة عنها، كما أن هذه الدول مطالبة ببذل المزيد من الجهود في سبيل التغلب على أزماتها الاقتصادية وتعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة شرط أن يقوم صناع القرار بوضع موضوع الاستقرار ضمن أهدافها التنموية الإستراتجية بالتصدي لمختلف التحديات السياسية والأمينة التي يمكن ان تواجه استغلال الموارد المتوفرة وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، مع ضرورة الاهتمام بمختلف المتغيرات الهامة المتعلقة بالأفراد وتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بتضافر الجهود من قبل جميع فئات ومؤسسات المجتمع.

بناء على ما تقدم يمكن تقديم جملة من التوصيات بشأن تعزيز الاستقرار السياسي كضمان هام يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتمثلة فيما يلي:

- إصلاح منظومة الحكم لضمان تحقيق الفعالية في نشاطها وذلك بالاعتماد على الآليات الديمقراطية في تسير مصالح الدولة وتنفيذ السياسة العامة للدولة بكل شفافية ونزاهة.
- محاربة الفساد السياسي وال'داري والقضاء على البيروقراطية من خلال اعتماد ميكانيزمات محددة لمراقبة السلوكيات المعيقة لتسيير الاستراتجيات والبرامج التنموية للحد من ظاهرة الفساد وخطورتها الى البلد وثرواته.
- نشر الوعي لدى جميع أفراد وأعضاء المجتمع بأهمية مساهمة الجميع في خدمة البلد والارتقاء بها في كافة المجالات وتشجيعهم على المشاركة والمساهمة في كل مراحل التنمية، وتمكين مختلف التشكيلات الوطنية سياسية اجتماعية واقتصادية وثقافية من المشاركة في تدبير الشأن العام عبر وسائل ديمقراطية سلمية، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للتقليل من الاضطرابات السياسية والأمنية، والحفاظ على استقرار المؤسسات.
- المرونة في التعامل مع أفراد المجتمع على أساس الثقة المتبادلة، وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات من خلال تغليب لغة الحوار على العنف وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، مع تعزيز دور الجيش والمؤسسة العسكرية في الحفاظ على الامن القومي ضد الخطر الخارجي وأية مؤمرات تهدد اسستقرار الأمن العام ومؤسسات النظام.
- تبني الحكم الراشد في المجال الاقتصادي وتمكين مختلف الجهات الفاعلة من خبراء ومختصين من المشاركة والمساهمة مع صناع القرار في تحليل سياسة الدولة الاقتصادية ووضع خطط استراتجية وبرامج وطنية بما يتماشى والسياسات الدولية الانمائية لاستغلال الفرص الكبيرة غير مستغلة من الطاقة التي تتوافر عليها الدول النامية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الهامة المتعلقة بالأفراد والأهداف المتوخاة من التخطيط، بهدف تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والتصدي للفقر والبطالة مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.

– تبني سياسيات اقتصادية ناجحة بالتراجع عن النظام الاقتصادي المركزي السائد في غالبية الدول النامية، وفتح المجال أمام الحريات الاقتصادية مع وضع القوانين والتشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في تحسين قدراتها الذاتية والقطاعات الأخرى المتوفرة كالصناعات الخفيفة، وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للتخفيف من مشكلة البطالة بدل اللجوء الى وضع عرقيل ادارية واجراءات بيروقراطية وقيود سياسية وتشريعية تعرقل التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: باللغة العربية:

I-الكتب:

1- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006.

2- عبد الله عزات بركات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والأفاق المستقبلية، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3- محمد اسماعيل وعبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2018.

II- المقالات العلمية:

[1] اسماعيل بوقرة، "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، جوان 2017، ص ص. 356-373.

[2] أمريو وردية وصخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في افريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانون والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021، ص ص.497-513.

[3] أميرة محمد عمارة، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، المجلد الثالث والعشرون، العدد 04، أكتوبر 2022، ص ص.07-30.

[4] جنيدي مراد، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، 2012، ص ص.100-114.

[5] سهيلة هادي، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 03، السنة العاشرة، سبتمبر 2018، ص ص.124-144.

[6] عزيزة علوي، "تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية –حالة مصر بعد 2011 نموذجا–"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2002، ص ص.449-468.

[7] عويبر عيسى، "الشرعية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص. 2208-2236.

[8] محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم و الغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 2016، العدد 15، الجزائر، جوان 2016، ص ص.308-328.

III- النصوص القانونية:

أ-الدستور:

الدستور الجزائري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن إصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر عدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

ب-الاتفاقيات الدولية:

1- اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 1971، التي انضمت إليها الجزائر بموجب الأمر رقم 72-16 المؤرخ في 07 يونيو سنة 1972، ج.ر عدد 53، الصادرة في 1972/07/04.

2- اتفاقية إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، ج.ر عدد 66، الصادرة في 05 /1995/11.

3- اتفاقية إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-144 المؤرخ في 23 أبريل سنة 1996، ج.ر عدد 26، الصادرة في 1996/04/24.

ج-النصوص التشريعي

- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد 50، الصادرة في 28 يوليو 2022.

IV - مصادر الإنترنت

1- حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الإستراتجية، مجلة أهل البيت، جامعة كربلاء، 2015، ص ص.16-44:

https://www.scholar.google.com

2 –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول "التنمية البشرية" نيويورك 1993:https://www.poger.org

3–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، 1997:

https:/www.poger.org

4 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، 2018: https://www.poger.org

5– تقرير البنك الدولي حول الافاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي،01 يناير 2023:

https://www.albankaidawli.org

6– تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، ص ص.01– 19: https://www.worldbankorg/wdr2023/data

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-BOUYACOUB Ahmed, «Les investissements étrangers en Algérie, 1990-1996, Quelles perspectives »,RAEG , N°2, Alger, 1998.

2- SCHWEITZER(S) et FLOURY(L), Droit et économie : un essai d'histoire analytique , Presses universitaires d'Aix Marseille, Aix-en Provence , Paris, 2015.

CNES, La configuration du foncier en Algérie: une contrainte au développement économique, CNES, Mai 2004: https://www.cnese.dz